تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي

هيثم عبد الله سلمان (*)
أمجد صباح عبد العالي(**)

المقدمة

بدأت معظم حكومات الدول النامية بإعطاء دور جديد للقطاع العام، يتمثل في إقامة المؤسسات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ علية ورفع كفاءة عمل اقتصاد السوق وأجراء تغيير في تحديد اداء وتعريف دور الدولة الاقتصادي من خلال تقليص دورها كمنتج وموزع. وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة والتي تجعل سمة "التغيير والتكيف" اخطر ما فيها خاصة في بعض الدول النامية مثل (مصر، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر) التي فرض عليها التغيير من خلا ل الخصخصة في إطار برامج أعاد ة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي لمعالجه الاختلالات المالية والنقدية وما ينتج عنها من المديونية الخارجية.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فان سمة التكيف هي أهم ما يواجه اقتصاداتها لعدم وجود آليات الضغط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال برامج التكيف والإصلاح الاقتصادي، لذلك أتبعت دول مجلس التعاون الخليجي الخصخصة الاختيارية التي تم فيها التكيف مع التوجه العالمي للخصخصة من خلال تفاعلات البيئة الدولية من جهة، ومع الموائمة بين القطاعين العام والخاص من جهة ثانية، ومن الملاحظ أن اتباع دول مجلس التعاون الخليجي لآلية الخصخصة هو اتباع انمائي بحت، إذ سعت منذ تأسيس اقتصاداتها أبان الفورة النفطية عام 1973 بتشجيع ودعم القطاع الخاص لإنشاء المشاريع التي تدر عليها الأرباح من خلال تقديم كافة الحوافز والتسهيلات والدعم المادي والمعنوي. آلا أن معنى إقرار الخصخصة ضمن الخطط الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي في عقد التسعينات إنما ياتي في ظل إعطاء الضوء الأخضر لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية، بعدما مهد القطاع العام البنية التحتية الأساسية.

فرضية البحث

أستند البحث على فرضية مفادها " أن إقرار الخصخصة ضمن الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي هو نتيجة للتوسعات في البنى الارتكازية والمشاريع العامة الصناعية والخدمية والتوزيعية أثناء الفورة النفطية خلال السبعينات وما تلاها، مما اثقل كاهل القطاع العام

(*) مدرس الاقتصاد/ جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية.
(**) مدرس الاقتصاد/ جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية.

في إدارة هذه البنى والمشاريع من خلال استنزاف الفوائض المالية النفطية عن طريق الأنفاق العام في ظل تقلبات أسواق النفط العالمية ".

أهمية البحث

تنبع من نجاح القطاع الخاص في إدارة مشاريعه في إطار تحول دور الدولة من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي لتهيئة بيئة مناسبة لاستدامة النمو في ظل الاستقرار الاقتصادي والتحرير التجاري وريادة القطاع الخاص.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث من خلال " التكيف " مع التوجه العالمي نحو الرأسمالية المفروضة و" الموائمة " بين مشاركة القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى " تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال أسباب إقرار الخصخصة وأليتها ودور الاستثمار الأجنبي المباشر فيها والتعرف على اتجاهات الموازنة الحكومية ".

حدود البحث

1- **البعد المكاني:** تشتمل الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي وهي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، مملكة البحرين).

2 - **البعد الزماني:** ويمتد بين عام 1980 ولغاية عام 2003.

3- **البعد التحليلي:** تعتمد مجمل الدراسة على كل ما يتعلق بالتحليل الوصفي وما يصاحبها من تحليل كمي إن وجد

خطة البحث

وتتضمن الأتي:-

1- مراحل نظام الاقتصاد الدولي ونضوج الخصخصة.

2- الدور الجديد للدولة وأليات الخصخصة.

3- خصائص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

4- مبررات أتباع آلية الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

5- تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويختم بالاستنتاجات والتوصيات ثم الهوامش والمصادر

1- مراحل نظام الاقتصاد الدولي ونضوج الخصخصة

1-1 مراحل نظام الاقتصاد الدولي

لقد مر النظام الاقتصادي أثناء تطوره بعدة مراحل منذ القرن السادس عشر ولحد الآن فتارةً يسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتارةً أخرى بتحجيمها، ويسمح باليه السوق للعمل بيدها الخفية، وذلك استجابة للتطور الفكري والمادي الذي يناسب كل مرحلة من مراحلها. فقد تمحور الفكر الرأسمالي بظهور كتاب " طبيعة وأسباب ثروة الأمم " لآدم سميث عام 1776 م الذي نادى من خلاله بتحرير النشاط الاقتصادي والسماح بعمل آلية السوق لتحقيق التوازن العام من خلال توازن العرض والطلب عند مستويات مختلفة من التشغيل والإنتاج، مع التأكيد على ناحية العرض أو المُنتج أو على تكاليف الإنتاج[1]. وبذلك نضجت النظرية الكلاسيكية لآدم سميث على يد الاقتصاديين أمثال (ريكاردو، مالثوس، وجون ستيورات ميل). آلا أن تطور الإنتاج الرأسمالي والأزمات التي واجهت النظرية الكلاسيكية أدت إلى نضوج النظرية الكلاسيكية الجديدة للإنتاج على يد (كلارك، مارشال، بيجو، وغيرهم) التي أكدت نظريتهم على ناحية العرض كما تبعهم " ساي " بقانونه الذي نص على أن العرض يخلق الطلب بشكل ذاتي. في حين وضع " جون مينارد كينز " نظريته في توازن الاقتصاد الكلي في مرحلة من اصعب مراحل الرأسمالية وهي مرحلة الكساد الكبير التي أعقبت الأزمة الحادة التي وقعت خلال المدة (1929-1933) والذي ضمّن نظريته الكينزية على دراسة ناحية الطلب الذي يحقق التوازن الكلي من خلال تدخل الدولة لرفع مستويات الطلب الفعال والمتضمن الاستهلاك الشخصي والاستثمارات الرأسمالية[2]. وبعد الحرب العالمية الثانية لجأت الدول الأوربية إلى تأميم معظم المشاريع الخاصة التي تعرضت إلى الدمار بهدف إعادة تشغيلها، بعدما تعذر مالكي المشاريع بإعادة أعمارها[3]. فازداد بذلك دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية، آلا إن المشاكل الجديدة التي نشأت على النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى نضوج النظرية الكينزية للاقتصاد الكلي الديناميكي وهي نتيجة طبيعية لتطور النظرية الكينزية في التوازن السكوني وعلى يد الاقتصاديين أمثال (روي هارود، هانسن، روبنسن، وغيرهم) لكن لم تحظى نظرياتهم حول مسائل النمو الاقتصادي بالاعتراف آلا بداية أواسط الخمسينات[4]. وفي أواخر الخمسينات طرأ في مجال التحليل النظري تحولات هامة، فقد اصبح أنصار النظرية الكلاسيكية الجديدة للإنتاج يهتمون بشكل متزايد بمسائل الاقتصاد الكلي الديناميكي، وبذلك نضجت النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو على يد (ميد، سولو، وغيرهم).

لذا تشكل الحد الفاصل مابين الاقتصاديين ذوي التفكير الكينزي وبين أنصار الاتجاه الكلاسيكي الجديد، إذ توصل " فلاديمير ايليتش لينين " في كتابة المشهور " الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " الى توحيد النظرية الكينزية الحديثة في الطلب الفعال والنظرية الكلاسيكية للإنتاج والتوزيع بما يسمى "بالتركيب الكلاسيكي الجديد " حيث أدى إلى إدماج رأسمالية الدولة الاحتكارية والرأسمالية الاحتكارية إلى قيام تأثير متبادل معقد بين النهج الحكومي للاقتصاد وعمل آلية السوق محاولةً منه للتخلص من الطابع الأحادي الجانب لكل من النظريتين [5]. ومن هنا فلم يعد مطروحاً لدى الرأسمالية المعاصرة السؤال : هل تقوم الدولة أو لا بالتأثير على الاقتصاد والتدخل فيه ؟ وانما اصبح السؤال، ضمن أية حدود ينحصر هذا التدخل ويكون ممكناً وفي مصلحة منّ يجري هذا التدخل وماهي نتائجه الواقعية ؟.

2-1 نضوج الخصخصة

ألا أن التطورات التي شهدها القرن الماضي في بداية الستينات وبروز المفكر الإداري الأمريكي " بيتر ديكر" الذي دعا إلى خصخصة النشاط الاقتصادي للحكومات [6] واعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص والحد من تدخل الدولة. في ظل التحديات الاقتصادية التي عانت منها الدول الرأسمالية والمتمثلة بالتضخم الركودي وارتفاع معدلات العجز في ميزانياتها العامة والمديونية الخارجية خاصة في فترة الثمانينات. وما صاحبتها من تغيرات سياسية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وتفككه إلى 15 جمهورية مستقلة ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لنظام واحد فقط هو اقتصاد السوق، وغياب البديل قد يكون العامل الرئيس وراء توجه العديد من الدول حتى التي كانت متشددة في مبادئها الاشتراكية مثل أوربا الشرقية نحو الانفتاح الاقتصادي بخطى متسارعة [7]، وما تبعها من نجاحات لدى دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وبذلك نجح دعاة الرأسمالية المعاصرة التي نادى بها " فلاديمير ايليتش لينين " بما يسمى " بالتركيب الكلاسيكي الجديد " الذي يضمن حرية النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن العام وحصر حدود تدخل الدولة.

ففي معظم الدول النامية يتحدد عمل القطاع العام بأربع قطاعات هي : المرافق العامة، الصناعات الثقيلة، الخدمات المالية، والصناعات التعدينية [8]. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فقد حصر عمل القطاع العام في قطاعين رئيسيين هما: المرافق العامة (الأمن، الدفاع، الصحة، التعليم، طرق وجسور، الكهرباء والماء..الخ) والصناعات التعدينية بما فيها عمليات استخراج النفط، فضلا عن المشاريع التي لا يرغب القطاع الخاص في الدخول إليها لانخفاض

عائد الربح فيها لصغر حجم السوق أو عدم ضمان نجاحها أو لاسباب أخرى تتعلق بالاستقرار السياسي أو تحتاج إلى استثمارات ضخمة...الخ. وهكذا يتبين أن الخصخصة هي إحدى مراحل النظام الاقتصاد الدولي في الفكر الرأسمالي لدى دول الرأسمالية المتقدمة. لذلك فرضت عبر قنواتها العالمية المتمثلة بالبنك الدولي (I B) وصندوق النقد الدولي (I M F) ومنظمة التجارة العالمية (W T O) للمزايا العدة (9) التي تمتاز بها هذه المرحلة (الخصخصة) في زيادة إيرادات الدولة والترويج للكفاءة الاقتصادية وتقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد والترويج لتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص وإتاحة الفرص للمنافسة وإخضاع القطاع العام لنظام السوق، وقد أكدت هذه المزايا من خلال بلوغ إيرادات الخصخصة على المستوى العالمي في عقد التسعينات اكثر من تريليون دولار كان نصيب الدول النامية منها ثلثها.

2- الدور الجديد للدولة واليات الخصخصة

2 – 1 الدور الجديد للدولة ومفهوم الخصخصة

احتدم النزاع بين ما يؤيد تدخل الدولة وما يرفض تدخلها، وهذا ما لوحظ من خلال مراحل تطور النظام الاقتصادي بين النظريتين وما آل لها من توصل الرأسمالية المعاصرة بالجمع ما بين إيجابيات كل منهما. فالاقتصاد الرأسمالي يخشى من تدخل الدولة لا لاسباب اقتصادية فقط ولكن لاسباب سياسية خاصة في دول التي تمتلك ثروات اقتصادية كما في دول مجلس التعاون الخليجي. لان من نتائج ذلك التدخل السيطرة والاحتكار على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال تملك الدولة كافة الثروات المالية والطبيعة وبذلك يغلق الباب أمام هذه الدول من الدخول في اقتصاداتها مما يكلف الاقتصاد الرأسمالي الخسائر الاقتصادية والسياسية الفادحة، فالخسائر السياسية تتمحور في طياتها استهدافاً مركزياً مؤداه تحوير التشكيلة الاجتماعية لغرض الحد من ملكية الدولة وأدارتها المباشرة، ومن ثم أضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية عموم الناس. والتمهيد لنمط نمو الرأسمالية الجديدة (النظرية النيو كلاسيك) وتعميق التبعية للغرب الرأسمالي [10]، فضلا عن الحد من تدخل المستثمر الأجنبي في قرارات السلطة الحكومية. أما الأسباب الاقتصادية فتتمثل في الخسائر الفادحة من عمليات دمج الشركات العالمية بما يسمى " بالشركات المتعددة الجنسية " وضيق السوق العالمية ووفورات الإنتاج الكبير والتشريعات القانونية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن المنظمات التي شكلت لهذا الغرض ومدى الاستفادة من التطورات التقنية والتكنولوجية والاتصالات والفشل في استغلال إنتاج الفرصة

البديلة وغيرها من الخسائر التي تنجم من عدم السماح للقطاع الخاص بشكل عام في إدارة النشاط الاقتصادي على حساب تدخل الدولة.

لذلك كانت هناك مناقشات واسعة النطاق حول دور جديد للدولة وخيارات جديدة للقطاعين العام والخاص في الاقتصادات الوطنية والإقليمية لكي تسهم جميع الأطراف معاً في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الجديد ومواجهة التحديات الخارجية (تحرير التجارة، العولمة، الثورة التكنولوجية، التكتلات الاقتصادية وغيرها) لصياغة دور قوي ومحدد للدولة وتحديده بوضوح لان هذه الاقتصادات تمر حالياً بمرحلة التكوين لبناء المؤسسات ووضع القوانين وسيخسر القطاع الخاص كثيراً في التنافس على الموارد والحقوق إذا لم يتمكن من تحديد وتوضح احتياجاته الخاصة في ظل أهداف عامة أوسع نطاقاً في مجال السياسات العامة، في إطار تحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي لتهيئة بيئة مناسبة لاستدامة النمو في ظل الاستقرار الاقتصادي والتحرير التجاري والانفتاح الخارجي وريادة القطاع الخاص [11]، واقامة المؤسسات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ علية وعلى كفاءة عمل اقتصاد السوق وتوفير السلع العامة وتيسير حصول الشرائح السكانية الفقيرة على الخدمات الاجتماعية [12]، ويذهب " جونسون " في هذا المجال إلى ابعد من هذه الحدود، إذ يبين أن دور الدولة الجديد يجب أن يشمل عدة مجالات أخرى مثل (مكافحة الجرائم الدولية كالمخدرات وغسيل الأموال بتنسيق دولي وإنجاز المفاوضات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بمنظمة التجارة وضع أسس للتنمية التكنولوجية والعلمية لتوجيه الموارد المالية وتنظيم البحث في مجال الهندسة الوراثية ثم التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات السياسية والاقتصادية وزيادة دور الدولة في الأشراف والمراقبة في بورصة الأوراق المالية والسياسات المالية والنقدية ووضع أسس للانظباط والإدارة) [13]، فضلاعن مكافحة الإرهاب الدولي ودعم المشروع الديمقراطي والتحرري.

ومن خلال الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية يتبين مفهوم الخصخصة كتعبير مباشر وعملي لهذه الرؤية، وهو ما يراه " أبو عواجه " [14] أن مفهوم الخصخصة يمثل عنصر من عناصر البرنامج التصحيحي الشامل الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وبالتحديد إلى إعادة هيكل تدخل الدولة في قطاعات الإنتاج وبقدر ما يكون تدخل الدولة يشمل قطاعات متعددة بقدر ما تكون عملية الخصخصة صفة التحقيق، أما " النجار" فيرى إن مفهوم الخصخصة يعني نقل ملكية المؤسسات أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فيما يذهب " يوسف

الصائغ " إلى إن الخصخصة هي عبارة عن النزوع العالمي المعاصر إلى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهره قوية ضاغطة وقد يتعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية والاجتماعية ليشكل ضغطاً سياسياً مكشوفاً تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى على الدول النامية كما يمارسه البنك وصندوق النقد الدوليين. وبذلك يتبين إن مفهوم الخصخصة لا يتعدى سوى تغيير دور الدولة القديم إلى الدور الجديد في ظل عمليات " التكيف" مع التوجه العالمي والموائمة بين القطاعين العام والخاص.

2 – 2 آليات الخصخصة

بعدما علم الدور الجديد للدولة ومفهوم الخصخصة في الحياة الاقتصادية بات من الواضح تطبيق مفهوم هاذيين المصطلحين لتحقيق أهدافهما من خلال الرؤى الواضحة لدى إدارة أجهزة الخصخصة من وزارات أو مجالس أو مؤسسات...الخ* بالنسبة للآليات والأساليب المناسبة لإنجاح عمليات الخصخصة خاصة في المراحل الأولى، إذ أن الفشل في اختيار الآلية المناسبة سوف يؤدي إلى فشل برنامج الخصخصة وهو ما حدث فعلا في " شيلي" عندما انهار برنامج الخصخصة لها نتيجة لسوء اختيار الآليات المناسبة[15] . ومن ذلك يتبين إن آليات الخصخصة هي الأساس في إنجاح أو فشل برامج الخصخصة لأية دولة.

لذا فقد تباينت دول مجلس التعاون الخليجي في تبنيها للآليات المستخدمة لاداره القطاع الخاص وذلك تبعاً للأهداف المأمول تحقيقها من وراء الخصخصة في إطار استراتيجية التنمية المعتمدة على السوق وهي تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على افضل سعر ممكن للمؤسسة المخصخصة أولاً ولتحجيم القطاع العام ثانياً ولخبرات القطاع الخاص في إدارة مشروعاته ثالثاً، آلا أنها انحسرت آلياتها بمجموعة وهي[16] :

2-2-1 خصخصة الإدارة

وذلك بنقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة لاسيما فيما يتعلق بمشروعات الخدمات العامة وذلك عبر آلية ال B.O.T والتي تعني قيام القطاع الخاص بإنشاء مشروعات المنافع العامة والبنية الأساسية واستغلالها لفترة زمنية معينة، حيث تؤول ملكيتها بعد ذلك إلى الدولة، إذ يعتقد أنها من افضل الآليات المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي لما ينتج عنها من عدم بيع الثمار والسلة معاً، وهو ما تعكسه مراحل النظام الاقتصادي من تغيرات تبعاً لمراحل النظام وتطوراته.

2-2-2 التأجير

وذلك من خلال القيام بتأجير المنشأة (lease) أو تأجير بعض خطوط انتاجها سنوياً.

3-2-2 البيع الجزئي أو الكلي

بمعنى تصرف الدولة في ملكية المنشات العامة عن طريق بيع كلي أو جزئي من الأسهم إلى القطاع الخاص وتتعدد الأساليب التي يتم من خلالها عملية البيع لتشمل ما يلي:

أ) البيع المباشر بالكامل للقطاع الخاص

سواء بأسلوب المزايدة أو الممارسة أو بالتفاوض المباشر إذا دعت الحاجة، وذلك لكافة أصول ومقومات المشروع مع ملاحظة المشاريع التي تحقق خسارة خلال عامين متتاليين كما طبق ذلك في اليابان مما يدفع القطاع العام إلى تحسين أدائه الاقتصادي خشية بيع مؤسساته وتسريح بعض عمالها[17] أو بيع مؤسساته بهذا الأسلوب وبشروط لئلا يستفاد منها كبار المستثمرين فقط ويتحول الاحتكار من احتكار عام إلى احتكار خاص، إذ يكون هذا الأسلوب اكثر ملائمة حينما يكون متوسط حجم المشروع صغيراً (30-40) مليون دولار ويتعرض إلى مشاكل مالية ويفضل إن يكون البيع شفافاً وتنافسياً بحيث يمكن الحصول على أسعار عالية[18].

ب) البيع الجزئي

وذلك من خلال بيع جزء من ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو من الأساليب الرئيسة المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي، لما تؤول إلية من عوائد آنية يمكن استثمارها في مجالات إنتاجية أخرى وما تؤول عنها من أرباح مستقبلية نتيجة لارتفاع إنتاجيتها، وعلى الرغم من أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تسلم عمليات التشغيل اليومي إلى إدارة القطاع الخاص آلا أنها عادةً ما تحتفظ بالسيطرة عن طريق " السهم الذهبي" بامتلاكها اكثر من 51 % الذي يعطيها السلطة في نقض بعض أعمال الشركات مثل (الاندماج أو البيع إلى جهات أجنبية وما إلى ذلك)[19].

ج) طرح أسهم الشركات العامة للاكتتاب العام

من خلال سوق الأوراق المالية سواء للأفراد أم لصناديق الاستثمار، وبذلك كانت لبرامج خصخصة مؤسسات القطاع العام الدور الرئيس في تفعيل وتنشيط أسواق الأوراق المالية[20] ويفضل هذا الأسلوب حين يكون حجم الطرح كبيراً وتكون المشاريع المملوكة تحقق ارباحاً.

د) البيع للعاملين واتحادات العاملين

لجزء من المشاريع بشروط ميسرة على إن يتم السداد على فترات طويلة بما يؤدي إلى تحفيز العاملين على زيادة وتحسين الإنتاجية وتعزيز مشاعر انتماء العاملين لمشاريعهم وبما يقلص من مقاومة البعض لعمليات البيع.

هـ) البيع لمستثمر رئيس ذي خبرة ومهارة

لنسب مؤثرة في المشروع، بما يسهم في تطوير الإدارة ويساعد على انتقال العملية الإدارية دون حدوث هزات تؤثر على أوضاع المشروع المباع خاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

4-2-2 التخصيص الجديد أو التخصيص من الأسفل

يتضمن ذلك تسهيلات حكومية لبداية أعمال خاصة جديدة، وغالبا ما يصاحبها إعادة هيكلة المشاريع المملوكة للدولة من خلال مزيج من العقود المحفزة ولا مركزية القرارات وتحرير البيئة الكلية [21]، كما أقرتها إدارة جهاز الخصخصة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال دعم وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء أو الدخول في المشاريع الكبيرة.

3- خصائص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تتشابه دول مجلس التعاون الخليجي في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديومغرافية والسياسية، فجميع دول المجلس مثلاً تتبنى سياسة اقتصاد السوق، وتنتمي إلى شبة الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي. فضلاً عن تميزهم بأوضاع اقتصادية قاسية جداً نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وشحة المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة وبذلك لجأت إلى التجارة والصيد البحري.

آلا إنه بعد اكتشاف النفط في منتصف الستينات تحسنت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لوفورات العوائد النفطية خاصة بعد الفورة النفطية عام 1973 م وبذلك دخلت المنطقة مرحلة تاريخية جديدة تميزت بالاعتماد شبه الكلي للدخل القومي والنشاط الاقتصادي على مصدر وحيد هو النفط، وبذلك اعتمدت معظم الحكومات على الأنفاق الحكومي كمحرك شبه وحيد للنشاط الاقتصادي بشكل عام. آلا انه اختلفت درجات التشابه بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية والمالية وما نتجه عنها من اختلافات في إسهام النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري ومؤشر الانكشاف التجاري وهي كالآتي :

3 – 1 الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها شيوعاً في تتبع مستوى النشاط الاقتصادي سواء من حيث مستوى النمو و الركود و الانكماش أم من حيث خصائص التي يتمتع بها هذا الاقتصاد أو ذلك، فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (1) يتبين أن أهم ما يميز اقتصاد دول مجلس التعاون بأنه اقتصاد ريعي إذ يعتمد على 39 % من ناتجة المحلي الإجمالي على قطاع الصناعة الاستخراجية إذ تراوحت بين 25 % في البحرين و 57 % في قطر، وهو مازال عصب التنمية الاقتصادية في دول مجلس وله التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى. في حين تصدرت الخدمات الحكومية المرتبة الثانية ببلوغها نسبة 15.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003، نتيجة للخدمات الواسعة التي تقدمها حكومات دول المجلس في الإدارة العامة والدفاع والتربية والصحة وألابحاث. أما واقع الصناعة في دول المجلس فقد تميزت بالصناعة الناشئة، إذ على الرغم من كل الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون لدعم قطاع الصناعات التحويلية من اجل النهوض باقتصادياتها المحلية في مواجهة تقلبات أسواق النفط وتأثرها بالسياسات والمضاربات النفطية العالمية الا انها أسهمت ب 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بأعلى نسبة لها وذلك حينما بلغت 13.6 % في حين بلغت أدنى نسبة لها في دولة قطر بنسبة 6.8 %. إما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد تميز هو الآخر بنسبة كبيرة بلغت 7.9 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة المركز التجاري والسياحي لدول المجلس من خلال انفرادها بموقع جغرافي استخراجي كان وما يزال محط أنظار واهتمام الدول الكبيرة وتوجه اغلب سكان دول المجلس الى الأعمال التجارية وتخليهم عن الأعمال التقليدية، فضلا عن تنامي تجارتها الخارجية وما يصاحبها من ارتفاع في خدمات التجارة المتمثلة بالمطاعم والفنادق المنتشرة في جميع دول المجلس. أما قطاع الزراعة والصيد والغابات فقد تميز هو الأخر ولكن بانخفاض نسبة إسهامها في الناتج المحلي إلى 3.4 % نتيجة للإمكانات الزراعية الضعيفة وعدم قدرتها على سد الاحتياجات المحلية المتزايدة والمتمثلة بشحة المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة اذ تراوحت بين 0.3 % في قطر و 4.5 % في السعودية.

3 – 2 الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين أجمالي الصادرات السلعية واجمالي الواردات السلعية مقيمة على أساس (FOB) لكافة السلع النفطية وغير النفطية على حدا سواء فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (2) يتبين أن الميزان التجاري لدول المجلس التعاون قد حقق فائضاً

منذ فترة التسعينات وحتى عام 2003 حينما بلغ 96634 مليون دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات خاصة (النفط الخام والغاز الطبيعي) عن الواردات السلعية، اذ استحوذت المملكة العربية السعودية اكثر من نصف أجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي حينما أسهمت ب 58 % نتيجة العوائد النفطية الضخمة التي بلغت 74835 مليون دولار عام2003 [22] . في حين توزعت النسبة الباقية والبالغة 42 % بين أدنى نسبة وهي 1.2 % في البحرين وأعلى نسبة 14.3 % في الإمارات. أما مؤشر الانكشاف التجاري لدول المجلس فقد تباينت تبايناً كبيراً بين منكشف تماماً نحو الخارج وهذا ما نراه في الإمارات والبحرين بنسبة 147 % و110 % على التوالي وبين غير منكشف تماماً نحو الخارج ويتراوح بين 61 % في السعودية و 89 % في قطر، ومن الجدير بالذكر أن نسبة مؤشر الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو 84 % لعام 2003 إنما يدل على مدى الارتباط الكبير بين الاقتصاد الخليجي بحركة التجارة الخارجية وما يصاحبها من الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية [23] ، خاصة ما يتعلق بارتفاع نسبة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات السلعية.

جدول رقم (2)

الميزان التجاري ومؤشر الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2003

القيمة : مليون دولار النسبة : منوية

البيان / الدولة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري		الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الانكشاف
			القيمة	النسبة		
الإمارات	65835	51961	13874	14.3	80224	٪ 147
البحرين	5841	4715	1126	1.2	9606	٪ 110
السعودية	93440	36965	56475	58	214462	٪ 61
عُمان	11669	6572	5097	5.3	21593	٪ 84
قطر	13383	4897	8485	8.8	20426	٪ 89
الكويت	19371	10794	8577	8.8	41743	٪ 72
دول المجلس	209539	115904	96634	٪100	388054	٪ 84

المصدر: الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (24)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص165.

4- مبررات إتباع آلية الخصخصة في دول المجلس

4 – 1 ارتفاع نسبة مساهمة الأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

تعد نسبة مساهمة الأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي إحدى المؤشرات الرئيسة التي توضح حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولما كان تدخل الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي لإقامة دولة الرفاهية من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية والتوزيعية والخدمية فأنه من البديهي إن ترتفع نسبة مساهمة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس مقارنة مع الدول الأخرى (المتقدمة – النامية) ولهذا نجد الارتياح الشديد لشعوب دول المجلس التعاون الخليجي لإدارة القطاع الحكومي لما توفره من امتيازات دولة الرفاهية، فضلا عن الدعم والتشجيع الذي يتلقاه القطاع الخاص، وان اتباع إلية الخصخصة سوف يضمن للمستثمرين النجاح في إدارة مشروعاتهم لمعرفتهم الواضحة بالمشاريع التي تتحقق لهم الأرباح ومن ثم التوجه إليها مع الاستفادة من اكتمال البنى التحتية، والعزوف عن المشاريع التي ترتفع فيها درجة المخاطرة وقلة الأرباح.

فمن خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (3) يتبين ان نسبة مساهمة الأنفاق الحكومي في الناتج المحلي قد ارتفعت لدول المجلس من 40 % عام 1980 الى 47.3 % عام 1990 في حين شهدا عامي 1991 و 1992 ارتفاعاً كبيراً بلغ 79.7 % و 53.9 % للعامين على التوالي نتيجة لارتفاع النفقات العسكرية لدولتي الكويت والسعودية أثر احتلال العراق للكويت، في حين انخفضت هذه النسبة في السنوات اللاحقة من 44.6 % عام 1993 الى 32 % عام 2003. ومن الملاحظ إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت فيها نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1993-2003) وهي نتيجة طبيعة لاقرار آلية الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي في خططها التنموية عقب اقتناع دول المجلس بالأهداف الداعية لأجراء عمليات الخصخصة وهي التضخم المستمر في مؤسسات القطاع العام وصعوبة مواكبة مصروفاته المتزايدة، والقناعة لدى صانعوا القرار الاقتصادي والسياسي بأن القطاع الخاص اكثر كفاءة ومهارة إدارية وتجارية وفنية من القطاع العام[24].

جدول رقم (3)
تطور نسبة مساهمة الأنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي
في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1980-2003)

الدولة / السنة	الأمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1980	٪ 33.8	٪ 22.3	٪ 45.4	٪ 42.8	٪ 50.3	٪ 45.4	٪ 40
1985	٪ 31.8	٪ 35.7	٪ 57.8	٪ 55.8	٪ 55.6	٪ 42	٪ 46.4
1990	٪ 39.1	٪ 39.7	٪ 51.2	٪ 46.6	٪ 39.3	٪ 68.4	٪ 47.3
1991	٪ 45.4	٪ 36.1	٪ 60.4	٪ 47.7	٪ 45.3	٪243.3	٪ 79.7
1992	٪ 39.6	٪ 37.8	٪ 45.8	٪ 47.1	٪ 48.3	٪104.9	٪ 53.9
1993	٪ 41.5	٪ 29	٪ 42.3	٪ 46.6	٪ 53.6	٪ 54.4	٪ 44.6
1994	٪ 39.1	٪ 27.3	٪ 38	٪ 45.3	٪ 48.1	٪ 57.5	٪ 42.6
1995	٪ 39.5	٪ 31.4	٪ 36.3	٪ 44	٪ 44.9	٪ 52.9	٪ 41.5
1996	٪ 42	٪ 30	٪ 37.4	٪ 38.3	٪ 48.9	٪ 45	٪ 40.2
1997	٪ 34.2	٪ 33.7	٪ 35.8	٪ 37.9	٪ 44	٪ 42.9	٪ 38.1
1998	٪ 40.1	٪ 28.8	٪ 34.8	٪ 41.0	٪ 45.8	٪ 51.9	٪ 40
1999	٪ 37	٪ 33.1	٪ 30.5	٪ 37.5	٪ 39	٪ 45.5	٪ 37
2000	٪ 32.5	٪ 34	٪ 33.3	٪ 34.1	٪ 27.3	٪ 35.3	٪ 32.8
2001	٪ 36.7	٪ 34.8	٪ 37.1	٪ 36.6	٪ 31.4	٪ 30.4	٪ 34.5
2002	٪ 34	٪ 26.3	٪ 33.1	٪ 33.6	٪ 31.6	٪ 44.2	٪ 33.8
2003	٪ 30.1	٪ 27.5	٪ 31.1	٪ 38.4	٪ 25.6	٪ 39.1	٪ 32

المصدر :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد متفرقة .

إلا أن هذه التغيرات في النسب لايمكن الاستمرار على تغييرها من خلال إصدار القوانين وبناء المؤسسات فقط، فالاقتصادي " فيتو تانزي " يقسم الإجراءات المرتبطة بإصلاح سياسة الأنفاق الى ثلاث فترات زمنية، ففي المدى القصير تنصب الجهود على الأهداف الكمية والمتمثلة بتقليص نسب مساهمة الأنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقليص الإعانات المقدمة للمشروعات وتقليص النفقات العسكرية واعادة هيكلة الضمان الاجتماعي، وفي المدى المتوسط تكون هناك حاجة لأجراء تغيرات نوعية تتصل بصيانة وتعزيز البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص التوظيف الحكومي وتحسين كفاءته وتحويل الأنفاق العسكري الى مدني، أما في المدى الطويل فيفترض أن تكون ملامح الاقتصاد اكثر وضوحا وسيعتمد الأنفاق على قدرة الحكومة على توليد فائض في الميزانية الحكومية [25] .

أما في مجال إعادة هيكلة الأنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد سارت بخطى واضحة في التحرك نحو أنماط اكثر انسجاماً مع اقتصادات السوق، وذلك من خلال التغيرات في نسب هيكل الأنفاق الحكومي، فمن خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (4) يتبين انه انخفضت نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات الحكومية في دول المجلس من 89.3 % عام 1990 الى 74.2 % عام 2003 على حساب ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية الى النفقات الحكومية من 10.7 % الى 21.3 % للعاميين على التوالي، نتيجة الشروع في عمليات الخصخصة وخفض الدعم للمشاريع والحد من التوظيف وخفض النفقات الاجتماعية، في حين شهد عام 2000 ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات الحكومية من 81.6 % عام 1995 الى 81.7 % عام 2000 على حساب انخفاض نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية من 18.4 % الى 17.5 % للعامين على التوالي، نتيجة لإضفاء معظم دول مجلس التعاون الخليجي الطابع المؤسسي على تدابير تخفيض التكاليف التي اتخذت في عام 1999 للحد من الأنفاق على المشاريع، في حين ارتفعت النفقات الجارية لاسيما الأنفاق على الأجور والمرتبات والدفاع والأمن [26]. أما نسب الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي فبالرغم من اتخذها اتجاهاً هبوطياً منذ عام 1990 إذ انخفضت بشكل ملحوظ من 51 % عام 1990 الى 40 % عام 1995 والى 30.2 % عام 2000، الا انه ارتفعت في عام 3003 الى 32 %.

لاحظ بيانات جدول رقم (4). وكانت نسبة الانخفاض اكثر وضوحاً في النفقات الجارية التي انخفضت من 45.8 %عام 1990 الى 32.7 % عام 1995 ثم الى 24.7 % عام 2000، نتيجة توقف نزيف المال على دعم المشاريع الخاصة والعامة وتوقف عجوزات المشاريع الخاسرة. في حين لم يظهر سوى تغير طفيف في نسبة النفقات الرأسمالية في النصف الأول من التسعينات إذ ارتفعت من 5.2 % عام 1990 الى 7.3 % عام 1995 وهي نتيجة المخاوف من الدخول في المشاريع المخصخصة لحين الاطمئنان وظهور النتائج وتحليلها، ألا أن النصف الثاني من التسعينات أخذت منحى آخر من خلال انخفاض نسبة النفقات الرأسمالية من 7.3 % عام 1995 الى 5.2 % عام 2000 وهي نتيجة طبيعية تعكس تخفيف العبء الاستثماري عن الحكومة في قيام القطاع الخاص بجزء من ذلك الاستثمار لاسيما في المشاريع التي تمت خصخصتها. في حين شهد عام 2003 ارتفاعاً في النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري وبلوغها 32 % لاجمالي النفقات العامة ونسبة 25.9 % و 8.9 % لشقيها الجاري والاستثماري على التوالي، نتيجة لمعدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي والزيادة الملحوظة في اجمالي الايرادات.

جدول رقم (4)

التغيرات في نسب هيكل الأنفاق الحكومي ونسب الميزانية العامة من الناتج لدول المجلس لسنوات مختارة

الدولة	السنوات / البيان	1990*		1995		2000		2003	
		٪	٪ من GDP	٪	٪ من GDP	٪	٪ من GDP	٪	٪ من GDP
الإمارات	النفقات الجارية	87.5	40.6	78.7	30.9	84.7	27.5	82.5	24.8
	النفقات الرأسمالية	12.4	5.8	21.3	8.4	13.3	4.3	16.8	5
	أجمالي النفقات	100	46.4	100	39.3	100	32.4	100	30.1
البحرين	النفقات الجارية	93.7	27.8	89.4	28	84.4	22.1	76	22.7
	النفقات الرأسمالية	6.3	1.9	10.6	3,3	15.6	4.1	24	7.2
	أجمالي النفقات	100	29.7	100	31.3	100	26.2	100	29.9
السعودية	النفقات الجارية	89.3	32.6	85.5	31.7	91.3	28.2	....	....
	النفقات الرأسمالية	10.7	3.5	14.5	5.3	8.7	2.8	....	....
	أجمالي النفقات	100	36.5	100	37	100	31	100	31.1
عُمان	النفقات الجارية	84.6	34.9	80.3	35.2	78.7	27.4	74.4	28.6
	النفقات الرأسمالية	15.4	6.4	19.7	8.6	18.5	6.4	21.9	8.4
	أجمالي النفقات	100	41.3	100	43.8	100	34.8	100	38.4
قطر	النفقات الجارية	84.6	35.9	79.5	39.1	80.5	22.8	68.7	22.6
	النفقات الرأسمالية	15.4	6,6	20.5	10.1	19.5	5.5	13.3	10.3
	أجمالي النفقات	100	42.5	100	49.2	100	28.3	100	32.9
الكويت	النفقات الجارية	91.6	131	71.9	37.4	70.5	19.9	69.3	30.7
	النفقات الرأسمالية	8.4	11.9	28.1	14.6	29.5	8.3	30.7	13.6
	أجمالي النفقات	100	143	100	52	100	28.2	100	44.4
دول المجلس	النفقات الجارية	89.3	45.8	81.6	32.7	81.7	24.7	74.2	25.9
	النفقات الرأسمالية	10.7	5.2	18.4	7.3	17.5	5.2	21.3	8.9
	أجمالي النفقات	100	51	100	40	100	30.2	100	32

المصدر: ألا سكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، العددان (20) و (24)، 2000 و 2005، ص 477 و ص 209.

* الإمارات لعام 1991.

4-2 انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي

لقد مرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بمراحل عدة وذلك تبعاً لاختلاف أسعار سلة خامات أوبك من النفط، فمنذ عام 1973 اخذ يتصاعد سعر النفط الخام بصورة مستمرة، فقد ارتفع من 3.14 دولار عام 1973

الى أعلى قيمة له والبالغة 36 دولار عام 1980 لاحظ بيانات جدول رقم (5). وبهذا نجحت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تدفقات مستمرة من العائدات النفطية لتمويل الأنفاق الحكومي وبذلك أزالت كافة القيود على الأنفاق الحكومي الذي يؤدى الى تأكل الإيرادات النفطية. الا إنها وجدت صعوبات بالغة في صياغة آليات تعمل على تكامل جهدها مع جهد القطاع الخاص، وجاءت ممارستها في الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية لتمويل الأنفاق الجاري بديلاً لدورها في تعبئة الفائض الاقتصادي وبالتالي في تقليص اعتمادها على الضرائب من اجل تمويل الحد الأدنى من أنفاقها الجاري على الأقل [27]، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط الخام وبلوغها 27.52 دولار عام 1985 ثم الى 12.97 دولار عام 1986 ثم الى 22.26 دولار عام 1990، وبذلك انخفضت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي من 150838 مليون دولار عام 1980 الى 62746 مليون دولار عام 1985 ثم الى آدني مستوى لها في عام 1990 ببلوغها 62639 مليون دولار، وما صاحبها من انخفاض في نسب الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفض من 66 % عام 1980 الى 46 % عام 1990 وبذلك ألزمت حكومات دول المجلس نفسها على مراجعة كافة خططها الاقتصادية في ظل ارتفاع نسب الأنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي من 40 % الى 47.3 % للعامين على التوالي لاحظ بيانات جدول رقم (3). وبذلك جاء إقرار دول مجلس التعاون الخليجي آلية الخصخصة ضمن خططها التنموية منسجماً مع ارتفاع نسب الأنفاق الحكومي وانخفاض نسب الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض سعر النفط. في حين جاء انخفاض سعر النفط الخام خلال فترة التسعينات وخاصة في عام 1995 ببلوغه 16.86 دولار ليشكل ضغطاً إضافياً على حكومات دول المجلس لتعجيل عمليات الخصخصة على المؤسسات التي صدرت الموافقة على خصخصتها من جهة ولتوسيع عمليات الخصخصة على المؤسسات التي ينظر في خصخصتها من جهة أخرى. وهكذا انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي الى 34 % عام 1995 وبهذا يتجلى أهم عيوب التمويل النفطي لخطط التنمية من خلال الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، وان مثل هذه السياسة لم تعمل فقط على تكثيف الأبعاد السلبية للصدمات الخارجية المرتبطة بسوق النفط على الاقتصاد بل قادت أيضاً الى تجاهل دور القطاع الخاص في دعم وتمويل عملية التنمية. آما خلال الأعوام (2000-2002) فقد انخفض سعر النفط الخام من 27.6 دولار عام 2000 الى 24.3 دولار عام 2002 وبذلك انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 40 % الى 30 % للعامين على التوالي، وعندها أدركت حكومات دول المجلس بأن ما أتيح لها من موارد مالية من الريع النفطي في منتصف السبعينات ومطلع الثمانينات لن يتكرر ثانيةً في المدى المنظور على

اقل تقدير [28] . وهو ما أكدته أيضاً معدلات نمو الإيرادات النفطية بتسجيلها لمعدلات نمو سالبة عدا عمان وقطر والكويت التي سجلت ما قيمته 3.8 % و 1.9 % و 0.2 % على التوالي، لاحظ بيانات جدول رقم (5)، نتيجة لعدم تأثر حصص إنتاج قطر والبالغ 601 ألف برميل / يوم عام 2001 بالتخفيضات المقررة لحصص دول أوبك والبالغة 39 ألف برميل / يوم [29] . أما عمان فقد سجلت أعلى معدل نمو مركب من بين دول المجلس، نتيجة لعدم تحديد حصص إنتاجها النفطي كونها خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك. في حين شهد عام 2003 ارتفاعاً كبيراً في نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي وبلوغه 34 % وهي نتيجة طبيعية لارتفاع سعر النفط الخام الى 28.2 دولار عام 2003 مما نتج عنه ارتفاع الإيرادات النفطية وبلوغها 130574 مليون دولار.

جدول رقم (5)

تطور سعر النفط الخام ونسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي

لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1980- 2003)

القيمة : مليون دولار النسبة : مئوية

الدولة / السنة		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس	سعر سلة أوبك
1980	القيمة	19500	3150	102212	3281	4795	17900	150838	36.01
	النسبة	٪ 66	٪ 83	٪ 69	٪ 55	٪ 61	٪ 62	٪ 66	
1985	القيمة	10896	2552	32770	3785	3050	9693	62746	27.52
	النسبة	٪ 40	٪ 60	٪ 40	٪ 38	٪ 48	٪ 49	٪ 46	
1990	القيمة	14846	2939	40129	5030	2454	7241	62639	22.26
	النسبة	٪ 44	٪ 73	٪ 40	٪ 48	٪ 33	٪ 40	٪ 46	
1995	القيمة	13350	1100	42700	4750	2600	12052	76552	16.88
	النسبة	٪ 34	٪ 22	٪ 34	٪ 34	٪ 34	٪ 45	٪ 34	
2000	القيمة	26148	2589	70960	8800	7834	18182	134513	27.6
	النسبة	٪ 37	٪ 32	٪ 37	٪ 44	٪ 44	٪ 49	٪ 40	
2001	القيمة	22414	2054	62981	7697	6964	14976	117086	23.1
	النسبة	٪ 32	٪ 26	٪ 34	٪ 38	٪ 40	٪ 44	٪ 35	
2002	القيمة	17300	1806	63286	7969	6885	14057	99896	24.3
	النسبة	٪ 24	٪ 21	٪ 33	٪ 39	٪ 35	٪ 40	٪ 30	
2003	القيمة	18607	2550	74835	8080	7500	19002	130574	28.2
	النسبة	٪ 23	٪ 26	٪ 35	٪ 37	٪ 37	٪ 45	٪ 34	
معدل النمو المركب للإيرادات		٪ 0.2-	٪ 0.9-	٪ 1.3-	٪ 3.8	٪ 1.9	٪ 0.2	٪ 0.6-	٪ 1-

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد متفرقة.

4 – 3 المتغيرات الاقتصادية الدولية

لقد شكلت المتغيرات الاقتصادية الدولية ضغطاً إضافياً على تغيير دور الدولة وأجراء عمليات الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي. لما لهذه الدول من علاقات وطيدة سواءً على المستوى الاقتصادي أم على المستوى السياسي، وتبعاً لذلك فلابد أن تتأثر هذه الدول بالمتغيرات الاقتصادية الدولية المتمثلة (بالعولمة، الثورة المعلوماتية والتقنية، التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والمنظمات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها)، للحفاظ على مصالحها أولاً والحد من الأضرار الناجمة من عدم التعامل مع تلك المتغيرات ثانياً. بحيث أصبحت تلك العلاقات (الاقتصادية والسياسية) بمثابة استراتيجيات ضمن السياسية الخارجية لها. وعليه فانه عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي في ظل تأثر دول المجلس إنتاجاً واستهلاكاً بالعالم الخارجي جعل دول المجلس اكثر انفتاحاً وتأثراً في آن واحد وهو ما لوحظ في خصائص اقتصاد دول المجلس والمتمثل ببلوغ مؤشر الانكشاف التجاري الى 75 % عام 2003. وقد أكدت دول المجلس على عمليات الاندماج بتصريح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لدول مجلس التعاون د. عبد الله الخليفي في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الخامس للصناعات البتروكيمياوية والاسمدة والذي عقد في الكويت للمدة 4-11/5/ 1997، على أن الأمانة العامة تضع على رأس أولوياتها موضوع تسهيل اندماج اقتصادات دول المجلس بالاقتصاد العالمي [30]. حيث عملت تلك المتغيرات سويةً على تدويل الإنتاج والبحث عن إنتاج الفرصة البديلة وإلغاء الحدود وانفتاح الأسواق وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي وتحويل اقتصادات وفورات الحجم الكبير الى اقتصادات خفيفة الوزن كثيفة المعرفة يغلب عليها الطابع الرقمي [31]. ولمواجهة تلك المتغيرات الاقتصادية الدولية، أجرت دول المجلس بعض الإصلاحات الاقتصادية التي من ضمنها تقليل بعض سلبيات تلك المتغيرات أو أن تزيد من إيجابياتها وهي:-

1. اكتمل انضمام دول مجلس التعاون الخليجي (عدا السعودية في حالة تفاوض لحد عام 2004) الى منظمة التجارة العالمية بعد قبول انضمام سلطنة عُمان أليها عام 2000 [32].
2. بدأ سريان الاتحاد الجمركي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من 2003/1/1 وربط عملاتها رسمياً بالدولار كخطوة أولى لتحقيق الاتحاد النقدي المقرر ان يدخل حيز التنفيذ عام 2010 [33].
3. تطوير الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم القطاع الخاص وتشجيعه للدخول في إدارة وتشغيل مؤسسات وشركات القطاع العام.

4. طبقت دول مجلس التعاون الخليجي بكونها منضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي بنسبة 50 % من تلك التي كانت مطبقة في 31 / 12 / 1997 [34].

5- تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي

من نافلة القول أن تقيم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل ندرة البيانات التي تعكس ذلك التقييم بصورة مباشرة ومشكلة عدم اكتمال الإطار العام للتحول الى آلية عمل الخصخصة. آلا أنة يتبين مما سبق جزء من ذلك التقييم الوصفي، وهو تغير دور الدولة القديم الى الدور الجديد في ظل عمليات التكيف مع التوجه العالمي والموائمة بين القطاعين العام والخاص، والتطابق مع ما عرضه مؤتمر الأمم المتحدة (الاونكتاد) وهو أن الخصخصة جزء من عمليات الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، وبما يضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية [35]. فهي إذاً عملية جريئة لدول المجلس في تغيير دور الدولة واعطاء للمبادرة الخاصة الدور الرئيس في عمليات التنمية الاقتصادية، وبالتالي فأن الخوض في عملية الخصخصة هي عملية تنموية كبرى في ظل الأهداف المرجوة. فمن خلال الشكل رقم (1)

شكل رقم (1) مؤشر الالتزام في الخصخصة (٪)

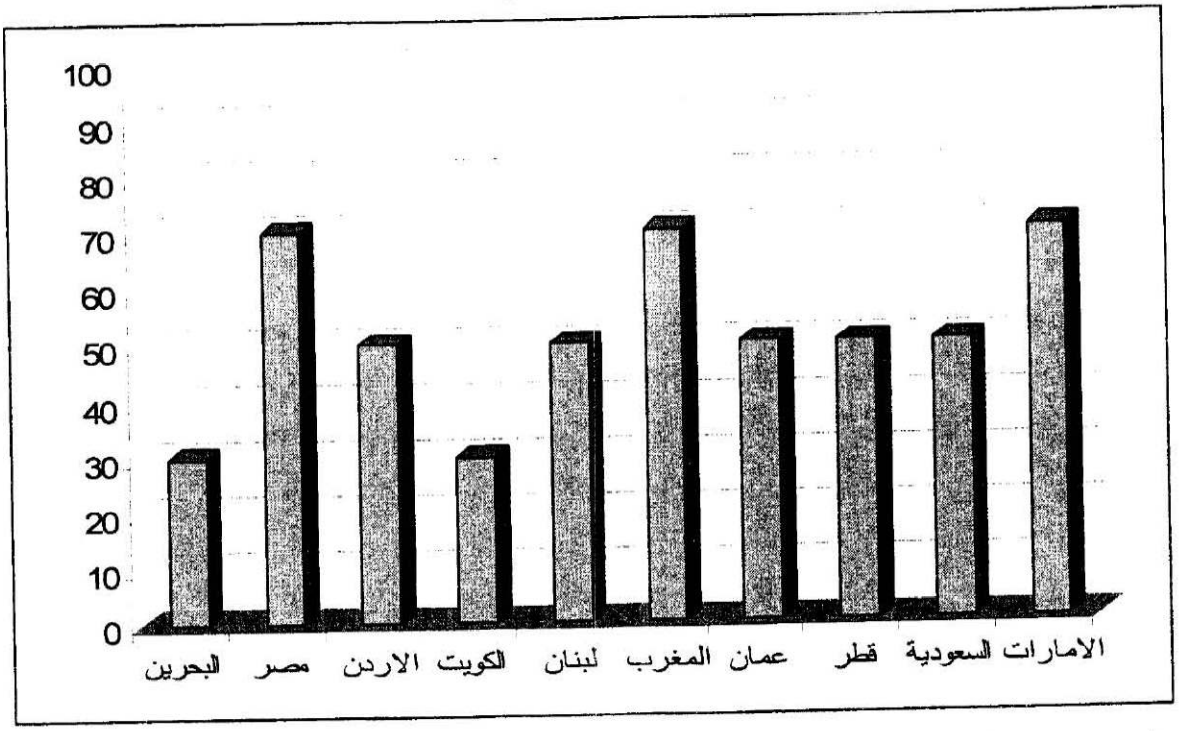

المصدر: د. علي توفيق صادق، واخرون، تقييم سياسات التخصص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، سلسلة بحوث، العدد (7)، 2001، ص61.

يتبين إن دول مجلس التعاون الخليجي لم يرتفع فيها مستوى الالتزام بالخصخصة إلى المستويات التي تطمح إن تصل أليها لتحقيق النجاح، إذ تراوحت بين أعلى مستوى لها بنسبة 70 % للإمارات وأدنى مستوى لها في الكويت والبحرين بنسبة 30 %، في حين توسطت السعودية وقطر وعُمان بنسبة 50 %.

أما من الجانب الكمي فيتم تقييم فاعلية الخصخصة وفق مستويين رئيسين هما المستوى الكلي والمستوى الجزئي، ولتخصص الدراسة على مستوى الاقتصادات الكلية، فسوف نركز على المستوى الكلي الذي يقيس التطور بعدد من المتغيرات الاقتصادية ومن أهمها [36] :

1. تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
2. تطور الميزانية الحكومية العامة.

5 – 1 تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

لقد أسهمت كثيراً عمليات الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز قدرة اقتصاداتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سواءً من الجانب التكميلي بسد الفجوة بين الادخار والاستثمار أم من الجانب التطويري بنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يحقق نتائج إيجابية على كافة الأنشطة الاقتصادية من خلال إثارة المنافسة داخل الأسواق المحلية وما تؤول إليه من تحسين الكفاءة الاقتصادية من جهة وإيجاد السعر التوازني في الأسواق من جهة أخرى، ومن خلال تكميل وتطوير مخزون المهارات، ورفع مستوى التكنولوجيا، ويحسن كذلك فرص الدخول على الأسواق الدولية من خلال الربط مع شبكات الإنتاج العالمية [37]. وبذلك تنامى اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير أنظمتها الاستثمارية بإعطاء التسهيلات والضمانات والحوافز والإعفاءات الضريبية..الخ، آلا أنها اختلفت هذه الأنظمة من دولة الى أخرى، تبعاً للسياسة الوطنية فالسعودية والإمارات مثلاً وبسبب امتلاكهما للموارد المالية الضخمة فقد اهتمت بتمويل نشاطات الأعمال عبر أشكال مختلفة من التدخل الأجنبي، اكثر من اهتمامها بتدفق راس المال [38]، آلا أنها بشكل عام تنقح دائماً تشريعاتها القانونية وبما يتماشى والمبادىء السائدة دولياً** ومن ملاحظة بيانات رقم (6) يتبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سار بخطى واضحة منسجماً مع توجهات دول المجلس بتحرير سياسات وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمنبثقة أساساً من سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فقد بلغ المتوسط السنوي للمدة (1983–1988) حوالي 1877 مليون دولار، استحوذت السعودية ما نسبته 86 % من أجمالي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس، في حين شهد عام 1989 انخفاضاً حاداً بلغ (320) مليون دولار على الرغم من ارتفاع تدفقات معظم دول المجلس عدا السعودية التي حققت تدفقات سالبة بلغت (654) مليون دولار، في حين شهدت المدة (1990-1994) انخفاضاً كبيراً في أجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس حينما انخفضت من 1884 مليون دولار عام 1990 الى 381 مليون دولار عام 1994 نتيجة الآثار الاقتصادية المترتبة على احتلال دولة الكويت عام 1991. في حين شهدت المدة (1996-1998) ارتفاعاً كبيراً في قيمة أجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ارتفعت من 1986 مليون دولار عام 1996 الى 4805 مليون دولار عام 1998، استحوذت السعودية ما نسبته 89 % لعام 1998، في ظل انخفاض معدلات قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في بقية دول المجلس عدا عُمان. في حين شهدت المدة (1999-2003) ارتفاعاً كبيراً حينما ارتفعت من (1378) مليون دولار الى 1676 مليون دولار للعامين على التوالي نتيجة اعتماد النظام النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أُقر في قمة مجلس التعاون الخليجي الثامنة عشر في الكويت 1998 [39]، والى الأزمات التي اجتاحت روسيا والبرازيل وشركة الاستثمار الأمريكية LTCM *** في عام 1999 [40]. فضلا عن تزايد دور الخدمات في اقتصادات دول المجلس التي بلغت 42 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2003 مما رفع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الخدمات في الدول النامية بشكل عام من 17 % عام 1990 الى 25 % عام 2002 [41]. أما حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 لدول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغت 1.4 %، تصدرت البحرين دول المجلس بأعلى حصة لها بلغت 5.4 % وبذلك جاوزت كلاً من الأردن ولبنان اللذان لهما الباع الطويل في الخصخصة وجذب راس المال الأجنبي. أما على المستوى التوزيع القطاعي للأستثمار الأجنبي المباشر فقد تركز على صناعة النفط والغاز بشكل عام وعلى صناعة تصدير الغاز الى الأسواق الآسيوية خاصة في عُمان وقطر والإمارات. في حين توزعت الاستثمارات العربية البينية في القطاعات الخدمية بنسبة 41 % والصناعية بنسبة 29 % والزراعية بنسبة 28.5 % [42]. أما على صعيد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي من الاستثمار العالمي فقد ارتفعت من 0.44 % للمدة (1990- 1993) الى 1,1 % عام 1998 ثم انخفض الى 0.8 % عام 2000 [43]. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يسمى بتدفقات رأسمال الحافظة فلم يلقي بضلاله على أسواق المال الخليجية نتيجة لصغر حجمه فلم تحظى مثلاً الدول العربية آلا

على ما قيمته 200 مليار دولار عام 2000 في حين بلغت رسملة بورصات كوريا الجنوبية وحدها ما يقارب بـ253 مليار دولار [44].

5 – 2 تطور الميزانية الحكومية العامة

لم تشهد الموازين الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي تقلبات تذكر خلال مدة الدراسة (1980–2003) نتيجة لتشابه اقتصاداتها المعتمدة على الإيرادات النفطية من جهة، واعتمادها على سياسة الانفتاح والتحرر التجاري من جهة ثانية. فقد تأثرت كثيراً دول المجلس كباقي معظم الدول التي يرتفع فيها مؤشر الانكشاف التجاري اثر تقلبات السوق العالمية. ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (7) يتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت فائض قدره 59175 مليون دولار عام 1980 في حين تحول هذا الفائض عجزاً قدره 14512 مليون دولار عام 1985 رغم بلوغ سعر النفط الخام 27,52 دولار، وهذا إنما يدل على أن الأنفاق الحكومي كان نمواً منسجماً مع إقامة دولة الرفاهية، واستمر هذا العجز حتى عام 1994. في حين انخفض عجز الميزانية الحكومية لدول المجلس الى 18251 مليون دولار عام 1995 بعد أن كان 23116 مليون دولار عام 1994 نتيجة لكبح زيادات الأنفاق الحكومي الذي انخفضت نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي من 51 % عام 1990 الى 40 % عام 1995 لاحظ بيانات جدول رقم(4). وبهذا حققت دول مجلس التعاون الخليجي بعض الإيجابيات من عمليات الخصخصة من خلال الإصلاحات الاقتصادية على سياساتها التنموية، وقد استمر هذا العجز حتى عام 1999 حينما حققت فائض قدره 6963 مليون دولار عام 2000، نتيجة لانخفاض نسبة الأنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي الى 30,7 % لاحظ بيانات جدول رقم (4)، وارتفاع الإيرادات النفطية اثر زيادة سعر برميل النفط الخام الى 27,6 دولار، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي بالعملات الدولية الرئيسة [45]، ازداد وعي دول المجلس بضرورة التحلي بانضباط مالي اكبر في سبيل تخفيض الاعتماد على أيرادات النفط السريعة التقلب، والتي شكلت ما يقارب 80 % من مجموع إيرادات الميزانية. أما في عامي 2001 و 2002 فقد حققت الميزانية الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي عجزاً بلغ 9196 و 9799 مليون دولار للعامين على التوالي كان مصدره الإمارات والسعودية بشكل خاص حيث اعتمدت هاتين الدولتين لتمويل عجوزاتها بواسطة المصادر الحكومية من استثمارات واحتياطات عامة [46]، في حين حققت باقي دول المجلس فائضاً في موازينها الحكومية. في حين حققت دول المجلس فائضاً قدره 14515 مليون دولار عام 2003 نتيجة ارتفاع العوائد النفطية اثر ارتفاع سعر النفط.

جدول رقم (7)

تغيرات الفائض أو العجز في الموازين الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1980 – 2003)

القيمة : مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1980	9839	1370	33532	1026	2207	11201	59175
1985	2208-	66	13925-	1154-	93	2616	14512-
1990	3319-	1035-	13876-	93	336-	4220-	22693-
1991	3300-	596-	14876-	772-	171	18196-	37569-
1992	545	1912-	8000-	728-	381-	12156-	22632-
1993	3847-	5-	12402-	1349-	916-	5219-	23738-
1994	4762-	155-	11239-	1289-	746-	4925-	23116-
1995	5340-	337-	7325-	1247-	342-	3660-	18251-
1996	6155-	146-	5156-	685-	732-	2180-	15054-
1997	2233-	333-	4211-	104-	922-	1660	6143-
1998	7830-	310-	12938-	979-	522-	1214-	23793-
1999	8040-	355-	9716-	1230-	645-	4082-	24068-
2000	2636-	175	6073	842-	181	4012	6963
2001	7015-	82-	7195-	826-	124	5798	9196-
2002	8005-	170-	5475-	183	1756	1912	9799-
2003	3666-	59-	12000	303	1660	4277	14515

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد متفرقة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل أليه هو تطابق الفرضية مع الواقع الاقتصادي، وهو أن إقرار الخصخصة ضمن الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي إنما يأتي نتيجة لتوسعات القطاع العام في إدارة مشاريعه واستنزاف الفوائض المالية النفطية عن طريق الأنفاق العام في ظل تقلبات أسواق النفط العالمية. ما الاستنتاجات الفرعية فيمكن إيجازها بالأتي:

1- من خلال تتبع تطور النظام الاقتصادي تبين أن بروز ظاهرة الخصخصة في النظم الاقتصادية ليست سياسة تتبعها الدول متى رغبت في ذلك، وانما هي ظاهرة اقتصادية نتجت من نضوج النظام الاقتصادي الذي مر خلال الفترات المتعاقبة.

2- إذا لم يتمكن القطاع الخاص من تحديد وتوضيح احتياجاته الخاصة في ظل أهداف عامه أوسع نطاقاً في مجال السياسات العامة، فأنه سوف يخسر كثيراً في التنافس على الموارد والحقوق في ظل وضع القوانين وبناء المؤسسات.

3- من المتتبع لتطبيق آليات الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي يبدو أن آلية خصخصة الإدارة B.O.T هي افضل الآليات المستخدمة، لما ينتج عنها من عدم بيع الثمار والسلة معاً، في ظل التغيرات لمراحل النظام الاقتصادي وتطوراته.

4-من البديهي أن ترتفع نسبة إسهام الأنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في ظل إقامة دولة الرفاهية، واعتماد الأنفاق العام المحرك الرئيس للأنشطه الإنتاجية والتوزيعية والخدمية.

5- انخفاض نسبة مساهمة الأنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس من 44.6 % عام 1993 الى 32 % عام 2003 نتيجة إقرار آلية الخصخصة في خططها التنموية.

6- إعادة النظر في هيكلة الأنفاق الحكومي لدول المجلس جاء منسجماً مع اقتصادات السوق، من خلال خفض نسبة مساهمة النفقات الجارية الى أجمالي النفقات من 89.3 % عام 1990 الى 74.2 % عام 2003 وعلى حساب ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الحكومية الى اجمالي النفقات من 10.7 % الى 21.3 % للعامين على التوالي.

7- أن إقرار دول المجلس لآلية الخصخصة ضمن خططها التنموية جاء منسجماً مع ارتفاع نسب الأنفاق الحكومي كما بينا سابقاً، وانخفاض نسب الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 66 % عام 1980 الى 34 % عام 2003، ومع انخفاض سعر النفط الخام.

8- أن إقرار عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي لدول المجلس شكل ضغطاً إضافياً على تغيير دور الدولة وأجراء عمليات الخصخصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية التي أثـرت إنتاجاً واستهلاكاً على دول المجلس.

9- أن تطبيق آلية الخصخصة في دول المجلس هي عملية تنموية كبرى في ظل الأهداف التي بنيت على أساسها، وعلى الأسباب التي نجمت عن إقرارها. وبما يتلائم مع السياسة الوطنية لكل دولة.

10- لم تتمكن دول المجلس من استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبما يتناسب مـع إمكانياتها الاقتصادية رغم كل التسهيلات والضمانات والحوافز والإعفاءات، مما يدل على أن هناك عوامل غير اقتصادية تحكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

11- حققت الموازين الحكومية لدول المجلس بعض الإيجابيات من تطبيق آلية الخصخصة في ظل إصلاح سياسة الأنفاق بعد جني ثمار سياسية المدى القصير التي نادى بها " فيتو تانزي " حينما انخفض العجز من 18251 عام 1995 الى 15054 عام 1996 ثـم الـى 6143 مليون دولار عام 1997، آلا أنها لم تحقق الاستمرار في تخفيض العجز وتحوله الى فائض وذلك لعدم التزام دول المجلس بإصلاح سياسة الأنفاق في المـدى المتوسـط والمتـضمن تقليص التوظيف الحكومي وتحسين كفاءته وتحويل الأنفاق العسكري الى أنفاق مدني، وان تحقيق فائض قدره مليون دولار عام 2003 ناتج بسبب ارتفاع سعر النفط الخام من 24.3 دولار عام 2002 الى 28.2 دولار عام 2003.

ثانياً: التوصيات

1 – إكمال الأطر القانونية و التشريعية التي تضمن للقطاع الخاص أن يعزز دوره التنموي في ظل الانفتاح والمنافسة.

2 – فسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في المشروعات التي ترتفع فيها كفاءة القطاع العام وذلك لاثبات كفاءته والحيلولة دون انعزاله عن مشاركة القطاع العام في التنمية الاقتصادية من جهة ولضمان عدم توسع القطاع العام من جهة ثانية.

3 – تطبيق الآليات الخصخصة التي تضمن المصلحة العامة ودون النظر الى ما يميل إليه القطاع الخاص من آليات مستخدمه خارج دول المجلس لكي لا تتعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة.

4 – إصلاح سياسة الأنفاق الحكومي في المدى المتوسط لجني ثمار الإصلاح في المديين القصير والمتوسط لكي لا تهدر إصلاحات المدى القصير التي طبقت في المراحل الأولى للإصلاح والتي نادى بها " فيتو تانزي ".

5 – رفع كفاءة عمليات الخصخصة في دول المجلس من خلال دراسة وتشخيص المشروعات المراد تخصيصها وفق نوع المشروع (إنتاجي، خدمي، توزيعي) وحجمه (كبير، صغير، متوسط) وأهميته الإستراتيجية.

6 – استثمار عوائد التخصيص لتوسيع المهارات والخبرات الفنية عن طريق التعليم المهني والتدريب وبما يتناسب مع حاجة السوق الفعلية ومميزات الثورة المعلوماتية والتقنية.

7 – إعادة النظر في خصخصة المشروعات الأساسية التي تمس السيادة الوطنية لدول المجلس التعاون المتمثلة بالصناعات الاستخراجية مع الأخذ بنظر الاعتبار مزايا أليه خصخصة الإدارة B.O.T.

الهوامش

1- د. عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، بغداد، 1966، ص 150.

2- ايرينام. اسادتشايا : الكنزية الحديثة، تطور الكنزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة : د.عارف دليله، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، تشرين الثاني، 1979، ص 24.

3- د. جلال أمين، العولمة والدولة، وقائع ندوة العرب والعولمة، تحرير : د. أسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 11.

4- ايرينام. اسادتشايا، مصدر سابق، ص 18.

5- مصدر سابق، ص 22.

6- د. احمد صقر عاشور، سياسات خصخصة المشروعات العامة : ركائزها ومقومات نجاحها، وقائع ندوة التحول الى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، تحرير : د. احمد صقر عاشور، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996، ص 3.

7- د. محمد خلفان بن خرباش، كلمة افتتاح وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 18-19 تشرين الثاني، 2000، ص 3.

8- د. علي توفيق الصادق، واخرون، حصيلة حلقة عمل سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (7)، 22-23 كانون الأول، 2001، ص 8.

9- د. علي احمد بلبل، تحليل قضايا رئيسة في التخصص، مع إشارة موجزة للتخصص في بلدان عربية، سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصص، مصدر سابق، ص 6-20

10- محمد يوسف فرحات، الخلفية السياسية لخصخصة القطاع العام مع مقارنة للواقع اللبناني، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (17)، السنة الخامسة، شتاء 2003، ص 72.

11- د. جاسم المناعي، تقديم حلقة عمل سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصص في البلدان العربية، مصدر سابق، ص 4.

12- د. علي توفيق الصادق، واخرون، حصيلة وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، مصدر سابق، ص 21.

13- محمد يوسف فرحات، مصدر سابق، ص 73.

14- د. عبد العزيز بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي (دراسة مقارنة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 5.

* لمزيد من المعلومات حول أجهزة الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي راجع :

- اسعد حمود السعدون، دور المتغيرات الاقتصادية الخارجية في سياسات التحول الى القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتورا، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، تشرين الثاني، 1999، ص44.

15- د. عبد العزيز بن حبتور، مصدر سابق، ص 21.

16- هيئة التحرير، الخصخصة... مراحل التحول والآثار المحتملة، مجلة اقتصاديات السوق العربي، الأردن، العدد (10)، تشرين الثاني، 1997، ص 54.

17 - د. صبري حسنين، الوصايا العشر للتجربة اليابانية، ورقة عمل، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، العدد (88)، 2001، ص 180.

18 - د. علي احمد بلبل، تحليل قضايا رئيسة في التخصص، مع إشارة موجزة للتخصص في بلدان عربية، مصدر سابق، ص 31.

19 - مصدر سابق، ص 31.

20 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، أيلول، 2003، ص 130.

21 - د. علي احمد بلبل، مصدر سابق، ص 30.

22 - الأمانة العامة جامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول، 2004، ص 299.

23 - د. جليل شيعان ضمد، نزار ذياب عساف، الآثار الاقتصادية لتوجهات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة (1985- 1996)، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (3-4)، 1999، ص 38.

24 - د. عوني حمدان مفلح، الخصخصة في دولة الكويت (محطات البيع بالتجزئة في اجتذاب العمالة الوطنية)، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (93)، 2003، ص 19.

25 - فيتو تانزي، السياسة المالية والقيود الاقتصادية للاقتصادات المتحولة، صندوق النقد الدولي، 1993، ص 23

26 – ألا سكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا 2000 – 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 62.

27 – د. عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، أدوار – الوظائف – السياسات 1921–1990، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص 181.

28 – اسعد حمود السعدون، مصدر سابق، ص 224.

29 – الأمانة العامة جامعة الدول العربية، واخرون، مصدر سابق، ص 297.

30 – د. عبدالله الخليفي، كلمة افتتاح المؤتمر، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (85)، 1998، ص 164.

31 – ألا سكوا، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الأعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 47.

32 – ألاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة ألاسكوا، مصدر سابق، ص 24.

33 – د. جورج ت. عابد، واخرون، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر صرف، وقائع ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، تحرير : د. علي توفيق الصادق واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 16–17 كانون الأول، 2002، ص 80.

34 – الأمانة العامة جامعة الدول العربية، واخرون، مصدر سابق، ص 201.

35 – ألا سكوا، تقييم برامج الخصخصة في دول ألا سكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 5.

36 – مصدر سابق، ص 10.

37 – د. شاهد يوسف، العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية، وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون،مصدر سابق، ص 90

38 – هيئة التحرير، الاستثمار في الدول العربية عام 1998، اقتصاد عربي، مجلة العمران العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، لبنان، العدد (41)، أيلول، 1999، ص 9.

** وقد عبر د. عصمت عبد المجيد افضل تعبير عن أهمية وحاجة الدول العربية للاستثمار في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الخامس لاسواق راس المال العربية، الذي عقد في بيروت خلال الفترة 12–14 أيار 1999 أن طريق تشجيع الاستثمار يشمل ثلاث مسارات

متلازمة. أولهما تهيئة مناخ ملائم للاستثمار يعتمد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتشريعي وشفافية المعلومات وكفاءة التطبيق والممارسات وتوفير البنية الأساسية والخدمات والمهارات والتحكيم وغيرها. والمسار الثاني هو تطوير الأسواق المالية بمفهومها الواسع لتؤدي دورها في زيادة كفاءة تعبئة المدخرات المحلية واستقطاب المدخرات الخارجية وفي توجيه هذه الموارد المالية الى المشاريع الأكثر كفاءة وعلى الأخص في حالات تزايد عمليات التخصيص لبعض المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام. والمسار الثالث وهو تحرير التجارة الخارجية لما يكفل الانفتاح.

39 – هيئة التحرير، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (82)، كانون الثاني، 1998، ص 4-6

*** ..Long Term Capital Management

40 – د. مايكل موسى، مواجهة تحديات العولمة، وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير : د. علي توفيق الصادق، واخرون، مصدر سابق، ص 45.

41- الاسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد (24)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 42.

42 – هيئة التحرير، الاستثمار في الدول العربية عام 1998، مصدر سابق، ص 7-9.

43 – لمزيد من المعلومات راجع :

– د. الفريدو كويفاس، واخرون، تجربة المكسيك في نظام سعر الصرف المرن، وقائع ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، تحرير: د.علي توفيق الصادق واخرون، مصدر سابق، ص131.

44 – د. جاسم المناعي، التحديات أمام الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي،2003، ص5

45 – ألاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية للاسكوا، مصدر سابق، ص61.

46 – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون، مصدر سابق، ص 113.

المصادر

أ- الكتب :

1- ايرينام. اسادتشايا، الكنزية الحديثة، تطور الكنزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة : د.عارف دليله، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، تشرين الثاني، 1979.

2- د. جاسم المناعي، التحديات أمام الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، 2003.

3- د. عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، بغداد، 1966.

4- د. عبد العزيز بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي (دراسة مقارنة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

5- د.عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، أدوار- الوظائف- السياسات (1921- 1990)، بغداد، بيت الحكمة، 2001.

6- فيتو تانزي، السياسة المالية والقيود الاقتصادية للاقتصادات المتحولة، صندوق النقد الدولي، 1993.

ب- الدوريات

7- د. جليل شيعان ضمد، واخرون، الآثار الاقتصادية لتوجهات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة (1985-1996)، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (3-4)، 1999.

8- د. عوني حمدان مفلح، الخصخصة في دولة الكويت (محطات البيع بالتجزئة في اجتذاب العمالة الوطنية)، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، العدد (93)، 2003.

9- محمد يوسف فرحات، الخلفية السياسية لخصخصة القطاع العام مع مقارنة للواقع اللبناني، مجلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، العدد (17)، السنة الخامسة، شتاء 2003.

10- هيئة التحرير، الخصخصة... مراحل التحول والآثار المحتملة، مجلة اقتصاديات السوق العربي، الأردن، العدد (10)، ت الثاني، 1997.

11- هيئة التحرير، الاستثمار في الدول العربية عام 1998، اقتصاد عربي، مجلة العمران العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، لبنان، العدد (41)، أيلول، 1999.

12- هيئة التحرير، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (82)، ك الثاني، 1998.

ج- اوراق العمل والندوات والمؤتمرات وساسلة البحوث والمناقشات :

13- د. احمد صقر عاشور، سياسات خصخصة المشروعات العامة : ركائزها ومقومات نجاحها، وقائع ندوة التحول الى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، تحرير : د. احمد صقر عاشور، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996.

14- د. الفريدو كويفاس، واخرون، تجربة المكسيك في نظام سعر الصرف المرن، وقائع ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، تحرير: د. علي توفيق الصادق واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابو ظبي، 16-17 ك الاول، 2002.

15- د. جلال أمين، العولمة والدولة، وقائع ندوة العرب والعولمة، تحرير : د. أسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

16- د. جورج ت.عابد، واخرون، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر صرف، وقائع ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، تحرير : د. علي توفيق الصادق واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 16-17 ك الأول، 2002.

17- د. جاسم المناعي، تقديم حلقة عمل سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصص في البلدان العربية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد (7)، 22-23 ك الأول، 2001.

18- د. شاهد يوسف، العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية، وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 18-19 ت الثاني، 2000.

19- د. صبري حسنين، الوصايا العشر للتجربة اليابانية، ورقة عمل مقدمة الى مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، العدد (88)، 2001.

20- د. علي توفيق الصادق، واخرون، حصيلة حلقة عمل سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، تحرير: د.علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد (7)، 22-23 ك الأول، 2001.

21- د. علي توفيق الصادق، واخرون، حصيلة وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير : د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 18-19 ت الثاني، 2000.

22- د. علي احمد بلبل، تحليل قضايا رئيسة في التخصص، مع إشارة موجزة للتخصص في بلدان عربية، سلسلة بحوث ومناقشات تقييم سياسات التخصص في البلدان العربية، تحرير:

د.علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد (7)، 22-23 ك الأول، 2001.

23- د. عبدالله الخليفي، كلمة افتتاح المؤتمر، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (85)، 1998.

24- د. محمد خلفان بن خرباش، كلمة افتتاح وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 18-19 ت الثاني، 2000.

25- د. مايكل موسى، مواجهة تحديات العولمة، وقائع ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: د. علي توفيق الصادق، واخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 18-19 ت الثاني، 2000.

د. المنظمات الدولية والاقليمية

26- ألا سكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا 2000 – 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

27- ألا سكوا، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الأعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

28- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول، 2003 و 2004.

29- ألا سكوا، تقييم برامج الخصخصة في دول ألا سكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002

30- الاسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد (24)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005 .

المصادر باللغة الانكليزية

1- Admaitiene R.& Ruzevicius.j /TQM implementation in Lithuanian education center for quality /management journal/ Vol. /no3 pp.60-75/2004

2- Delvosalle , c.& Lorent , puzevicius/ Introduction a quality in universities /international journal for quality , reliability management /VOL15/NO2 P P-35-45/2000

3- Rico ,J.& Navarro R.T. & Rodriguez, M.F/The importance of the quality system in higher education/ center for quality management/VOL 4 /NO2/2000.

4-Vostrikov, A, S.& Nikitina N.S.H/quality management/ VOL5/ NO11/ 2000.
5- Calcagno, M./ Evolation of competitive advantages. Concept /strategic management studies/venizia/1996(Internet).
6- Hayes, k & PISANO,H./The new manufacturing strategg/ H.B.R/1994 /vol. / NO- 5PP.75-90.
7- Hill,m.& joness.G./strategic management theory/Houghton mittin co./newyork/2001.
8-Hofer, c.&schendel, D./strategy formulation: analytical concepts /west publishing co./1996.
9- Mcmillan. G& Tmpoe,s/strategic management/oxford University press/2000.
10-Thempson, G&strickland, F-lll /strategic management /Irwin- MC.Graw Hill / Boston/1996.

The Evaluation of Privatization in GCC Countries

Haitham A. Salman ***Amgead S. Abdul-Aili***

Economic Studies Dept. , Centre for Arab Gulf studies, University of Basrah,

Abstract

Many of development countries started to given anew role to the public sector and over the efficiency of market economic and procedure main changes in the economic role of the government. This is to facing the challenges which is making from "change & adapt" feature the most important.

We can consider the feature of "change & adapt" for GCC countries were the important economies facing. The GCC countries followed the voluntarily privatization which is done the adaptability with globalization. So the research including five passages, international economic system periods, the new role to government and privatization mechanism, the characteristic the GCC countries economies, then justified the privatization mechanism follows in GCC countries, and evaluations privatization in GCC countries, finely the conclusion and recommendation.